دور ولاية المظالم في تحقيق العدالة من ظلم الحكام وأصحاب النفوذ والجاه في الفقه الاسلامي

كلية الشريعة والقانون - كلية الإمام الهادي

أ. د. خالد فايت حسب الله عبد الله

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان كيف ساهم الفقه الاسلامي في مكافحة ومعالجة ظاهرة الظلم و الاستبداد الذي يمارسه بعض الحكام او الولاة والوزراء و اصحاب النفوذ و الجاه و بالتعدي على الشعوب او ممتلكاتهم مع تقديم نماذج لذلك، و من ثم الاستفادة من هذه الثروة الفقهية في معالجة مثل هذه الظواهر ومحاسبة الظلمة و لاسيما ان هذه الظاهرة اخذت تظهر في العديد من الدول وتقلق منظمات مكافحة الفاسد و العادلة الدولية و الوطنية لما يترتب على ذلك من فساد و اضطراب الحياة، ولأهمية ولاية المظالم اشترط الفقهاء لمن يتولها ان يتمتع بعدة شروط مما يوهله لردع هؤلاء الظلمة و تحقيق العدالة، استخدام المنهج الاستقرائي، و توصل البحث الى عدد من النتائج والتوصيات، ومن اهم هذه النتائج ان الفقه الاسلامي بين انواع ظلم و جرائم الحكام و الولاة و الوزراء و اصحاب النفوذ و الجاه و من يتولى محاكمتهم و عقابهم، و من التوصيات نوصي الجهات العدلية الاستفادة من نموذج ولاية المظالم في الفقه الاسلامي في مكافحة الجرائم التي يرتكبها الحكام و الولاة و الوزراء و اصحاب النفوذ و الجاه و الموظفين ضد حقوق وممتلكات الشعوب .

Abstract

The research aims to show how Islamic jurisprudence has contributed to combating and addressing the phenomenon of injustice and tyranny practiced by some rulers, governors, ministers, and those with influence and prestige and by encroaching on peoples or their property while providing examples for that, and then making use of this jurisprudential wealth in addressing Such phenomena and accountability of the darkness, especially since this phenomenon has begun to appear in many countries, and international and national anti-corruption organizations are concerned about the corruption and disruption of life that ensues, and because of the importance of the mandate of grievances, the jurists stipulate that whoever is in charge of it has several conditions that qualify him to deter these The darkness and the achievement of justice, using the inductive approach, and the research reached a number of results and recommendations, and among the most important of these results is that Islamic jurisprudence is among the types of injustice and crimes of rulers, governors, ministers, people of influence and prestige, and those who take their trial and punishment, and who Recommendations We recommend that the judicial authorities make use of the model of guardianship of grievances in Islamic jurisprudence in combating crimes committed by rulers, governors, ministers, influential people, prestige and officials against the rights and property of people

مقدمة:

اقامة العدل وردع الظالم اصل من اصول الشريعة الاسلامية المأمور بها شرعا، سواء كان الظالم حاكم او محكوم او رئيس او مرؤوس، والقضاء عموما وسيلة لفض المنازعات و رفع الظلم يخضع له الحاكم و المحكوم، الا ان ولاية المظالم تتميز عن القضاء العادي من حيث الاختصاص و الشروط التي يجب ان يتمتع بها من يمارسها، كما ولاية المظالم من المؤسسات العدلية الاسلامية المناط بها تحقيق العدل بين الجميع و مراقبة ما يصدر من احكام او قرارات و تعدي و تعسف من الحكام و اصحاب النفوذ و الموظفين ومدى ملائتها للشريعة و مقاصدها، و الغاء كل ما يخالف الشريعة و معاقبة مرتكبه .

مفهوم ولاية المظالم ونشاته:

تعريف القضاء في اللغة:

يأتي لفظ القضاء في اللغة بمعنى الحكم وعمل القاضي، وهو الحكم. (1)

تعريف المظالم في اللغة:

المظالم جمع مظلمة: وهو وضع الشيء في غير موضعه، وتظلم منه إذ شكا من ظلمه، وقبل تظلم الرجل: أي أحال الظلم عن نفسه، والظلم الميل عن القصد، وتظالم القوم: ظلم بعضهم بعضا، وتظالم فلان إلى الحاكم من فلان فظلمه تظليماً أي أنصفه من ظلمه وإعانة عليه، والظلمة: المانعون أهل الحقوق حقوقهم. (2)

ولاية المظالم في الاصطلاح الفقهي:

سمى الفقهاء قضاء المظالم بولاية المظالم، واعتبر وظيفة تنفيذية تابعة لولي الأمر، يسمع فيها أي تظلمات المظلومين مهما كان نوعها أو موضوعها ولذلك لم يتطرق إليها كوظيفة قضائية. (3)

الظلم: بأنه أخذ ما لا يحل أو ترك ما يجب. (4) والظلم: هو التعدي من الحق إلى الباطل، أو انتهاك حق الغير. (5)

المواردي هو الذي اطلق مصطلح الوظيفة القضائية إلى جانب الوظيفة التنفيذية عند تعريفه لقضاء المظالم مع استخدامه مصطلح ولاية المظالم كعنوان ولم يستخدم مصطلح قضاء وعرف ولاية المظالم: بانها قود المتظلمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين من التجاحد بالهبة، ووضع شرط لتولي ناظر المظالم على أن يكون

جامع بين صفات السلطان والقضاء، مما يكسبه جلاله القدر، ونافذ الأمر، قائم على الولاية غير قوة السلطان ومنعته، كون هذه الولاية تحتاج إلى سطوة الحماية وثبت القضاء الأحكام السلطانية.⁽⁶⁾ ولاية المظالم: هي وظيفة ممتزجة من سطوة السلطة ونصفه القضاء، وتحتاج إلى علو يد، وعظيم رهبة، تضع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي، وكأنه بمعنى ما عجز القضاة أو غيرهم من إمضائه، ويكون نظره في البيانات، والتقارير واعتماد الامارات والقرائن وتأخير الحكم لاستجلاء الحق، وحمل الخصمين على التصالح، واستحلاف الشهود، وذلك أوسع من نظر القاضي.⁽⁷⁾

فولاية المظالم هي الولاية التي تطورت لمنع الفساد ولاسيما الفساد الذي يكون من الحكام واصحاب النفوذ و الجاه وهي ولاية تقوم بما عجز أن يقوم به القاضي وخاصة إذا كان الظالم من أصحاب النفوذ أو السلطة والمظلوم من الرعية مثال ظلم الحكام والإداريين للعمال. ولاية المظالم: ولاية احدثها من تأخر من الولاة لفساد الولاة وفساد الناس، وهي عبارة عن كل حكم يعجز عنه القاضي، فينظر فيه من هو أقوى منه يداً وذلك إذا كان التنازع بين ضعيفين قوى احدهما القاضي، وإذا كان بين قوي وضعيف، او قويين والقوة في احدهما بالولاية، كظلم الأمراء للعمال فهذا مما ينصب له الخلفاء أنفسهم.⁽⁸⁾

فولاية المظالم تختلف من حيث الموضوع والشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يقوم بها فهي تجمع ما بين وظيفة القاضي والسلطة التنفيذية لإجبار الظلمة ولا يتأتى إلا لمن توافرت فيه هذه الشروط.

فكرة نشأة ولاية المظالم في الفقه الإسلامي:

في عهد الرسول ﷺ:

أن إزالة الظلم واحقاق الحق وإشاعة العدل فكرة تلازم كل الديانات السماوية وأصحاب الأخلاق ولذلك نجد أن ولاية المظالم كانت موجودة لدى قريش في حلف الفضول لرد الظالم وانصاف المظلوم في مكة سواء من أهلها أو من القادمين إليها مهما كانت درجة الظالم وقد أقر الرسول ﷺ هذا الأمر لأن الفطرة السليمة تتوافق معه فقال (لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلف الفضول لو دعيت إليه لأجبت وما أحب أن لي به حمر النعم)⁽⁹⁾. وبما أن النبي ﷺ جاء ليزيل الظلم من الناس

وذلك تطبيقاً للتوجيه الآلهة بتحريم الظلم ونعته بالألفاظ عظم جرمه و ضرره، ولذلك فان ولاية المظالم نشأة مع نشأة الدولة الإسلامية فالرسول ﷺ كان يتولى هذه الولاية دون تفريق بين منازعات المظالم أو المنازعات العادية، ومما يدل على اعمال أحكام ولاية المظالم فيما فعله مع خالد بن الوليد حينما بعثه قائداً للجيش إلى قبيلة خزيمية، وقتل مجموعة منهم بعد أن أعلنوا إسلامهم بطريقة لم تكن واضحة له وظن أنهم فعلوا ذلك تقيّة منهم، فعندما عرض الأمر على الرسول r قال قولته المشهورة (اللهم أي إبراء إليك مما صنع خالد) فأرسل سيدنا على كرم الله وجهه إلى القوم وأمره أن ينظر في أمرهم، كما أرسل معه من بيت المال دية قتلهم. باعتبار أن خالد موظف في الدولة الإسلامية وأرتكب خطأ فالدولة هي المسئولة لأنها تأول ذلك وهذا ما يحدث الآن من الخطأ التي ترتكب من القادة والجنود⁽¹⁰⁾، والموظفين. وكذلك ما فعله النبي ﷺ عندم زجر عامل الزكاة ابن اللتيه، والذي استعمله في جباية الزكاة وهو رجل من الازد، وعندما عاد قال: هذه أموالكم وهذا أهديا لي، فقام النبي ﷺ على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه وقال: ما بال العامل أبعته فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لي، أفلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه ام لا؟ والذي نفسي محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يجمله على عنقه، بعير له رغا أو بقرة لها خوار، أو شاة تعر، ثم رفع يديه حتى راينا عفرتي ابطيه ثم قال: اللهم هل بلغت⁽¹¹⁾. ما فعله النبي r مع حب رسول الله ﷺ اسامة بن زيد وقال قولته المشهورة (فإنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإني والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها⁽¹²⁾). فليس هناك محاباة أو مجاملة لقرابه او قبيله او حزب او طائفة او لجاه او لوظيفة، فمبدأ العدل والمساواة بين الناس يجب ان يسود دون تمييز لمركزهم الاجتماعي أو لاعتبار وظيفي.

ولاية المظالم في عهد الخلفاء الراشدين:

تولى الخلفاء أبوبكر وعمر وعلي وعثمان رضي الله عنهم والصحابة مسئولية ولاية المظالم بجانب ولايتهم للخلافة، إلا أن ولاية المظالم شهدت تطورا في عهد الخليفة عمر بن الخطاب فانفصلت وظيفة القضاء عن بقية الوظائف التنفيذية، وعين قضاة

الأمصار ليتولوا الفصل في النزاعات المرفوعة إليهم من الأفراد بمعزل عن الولاية وفرض لهم الرواتب، وظلت ولاية المظالم مندمجة ضمن القضاء الواحد ينظر في قضايا ولاية المظالم ولي الأمر بصفته صاحب الولاية العظمى الذي ترفع إليه المظلمة ضد الولاية وأصحاب النفوذ، وعين محمد بن مسلمة قاضياً بينه وبين عماله إذا اخذهم بأمر وقاضياً بين الولاية والرعية إذا شكوا منه شيئاً ويحق لكل إنسان أن يرفع شكواه مباشرة، ومما يؤكد حرص سيدنا عمر بن الخطاب على ولاية المظالم وأنه مسئول عن ظلم الولاية أو الجند للرعية ما قاله (أي والله ما أرسل عمالي إليكم ليضربوا ابشاركم ولا يأخذوا أموالكم ولكن أرسلتهم إليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم، فمن فعل به شيء سوى ذلك فليرفعه إليا، فو الذي نفسي بيده لاقتص منه، وقال: إيا عامل لي ظلم أحداً فيبلغني مظلمته، فلم أعيرها، فانا الذي ظلمته، وقال: لا تضربوا المسلمين فتذلوهم ... ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم، وقد ارسى سنة دعوة عماله للاجتماع عنده سنوياً في موسم الحج لكي يسمع إلى شكاوى وتظلمات الناس ويقتص منهم، بالإضافة إلى ذلك قيامه بالتفتيش الدوري على الولاية والرعية وتحريمه الهدايا التي تقدم للولاية والعاملين في الأمصار، ومما يدل على تطبيقه لما يقول: عزله لخالد بن الوليد عن قيادة الجند لقتله مالك بن نويرة بعد أن شهد إلا أنه إلا الله، معتبراً أن دفع عن المقتول وأوليائه لا يحقق دفع الدية فقط، وإنما بعزل من وقع الظلم مبيناً ذلك بقوله: أن أمير الكوفة سعد بن أبي وقاص لشكوى تقدم بها أهل الكوفة إليه، وكذلك عزله لأبي موسى الأشعري لتكرار الشكوى ضده، ولعل من أشهر ما استفاد بين الناس من تطبيقه للعدل والمساواة فيما يختص برفع الظلم عن الرعية ما حدث منابن واليه بمصر عمر بن العاص والمصري والذي ضربه ابن عمر بن العاص فاشتكى المصري إلى سيدنا عمر بن الخطاب t فقام سيدنا عمر t باستدعاء واليه عمرو بن العاص وابنه إلى المدينة، وأمر المصري أن يقتص بضرب عمر بن العاص وولده وقال قولته المشهورة: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً، ويعتبر سيدنا عمر بن الخطاب t من أقر مبدأ المسألة من أين لك هذا وإساءة استعمال السلطة والنفوذ، فمتى عجز الشخص المسئول من بيان من أين أتى بهذه الأموال أخذت منه أو قاسمه ولم يستثنى أحد فمتى رأى أثر سعة في المال أو الأرض سال عن مصدرها،

فإذا عجز بيان ذلك صادرها كما فعل مع بعض عماله حيث صادر أموال عتبة بن سفيان والى كنانة والذي بين أن المال جمعه من تجارة له، علماً بأن سيدنا عمر بن الخطاب t كان يمنع الولاة من ممارسة التجارة⁽¹³⁾. وقد سار الأمر كذلك عندما آلت الخلافة إلى سيدنا عثمان t، وفي عهده تم عزل الوليد بن المغيرة عن أمانة الكوفة لشربه الخمر، ولما تولى سيدنا علي ؓ الخلافة كان هناك العديد من الأحداث التي تتعلق بالدماء والأموال، مما تطلب من سيدنا علي ؓ أن يتخذ منهجاً أكثر حزمًا ولا سيما فيما يختص بالمظالم فقد شهد عهده كثيراً من هذه المسائل فكان لا بد من أن يتصدى لها ولذلك قام بنفسه بالنظر والفصل فيها، إلا أنه لم يفرد لها مكاناً أو يوماً معين، كما أنه كلف عماله بالنظر في مظالم الموظفين وتأديبهم وأمرهم بالفصل بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية، ومما يؤكد ذلك ما قاله للأشتر النخعي يوم ولاة ولاية مصر: اجعل لرأس كل أمر من أمورك راساً مهم، ولا يقهر كبيرها ولا يتشتت عليه كثيرها، وقوله: اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته في نفسك، ثم أكتب تعاهد قضائه، وقوله: أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيته، فانك إلا تفعل تظلم.⁽¹⁴⁾

ولاية المظالم في العهد الأموي :

وبعد أن آل أمر الخلافة إلى العهد الأموي بعد استشهاد الخليفة علي t وتولى معاوية الخلافة بعد تنازل الإمام الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الخلافة، تحول الحكم إلى الورثة وأصبح الولاة من أقرباء وخاصة الخليفة وصار الولاة أقل اتصالاً بعامة الناس واتبع أمراء بني أمية أسلوب المراهنة مع الخليفة للاحتفاظ بمناصبهم على حساب العامة وظلم الرعية⁽¹⁵⁾. ونشر وتجاهر الناس بالظلم والتغابن ولم تكفهم زواج العظة عن التمانع والتجاذب، في ردع المتغلبين، وأنصاف المغلوبين إلى نظر المظالم، الذي تمتزج به قوة السلطان ينصفه القضاء، مما استدعى إلى أن يباشر خلفاء بني أمية النظر في المظالم، وكذلك ولاتهم من الأقاليم، فكان كل وال ينظر في مظالم ولايته فأن عجز عن شيء منها، رفع المظلمة إلى الخليفة حتى أصبح لقضاء المظالم جهاز مستقل خاص⁽¹⁶⁾. ويعتبر عبد الملك بن مروان هو أول من وضع أسس قضاء المظالم المتخصص في مسائل المظالم يتصفح فيه شكاوى المظلومين والمتظلمين من غير مباشرة، ثم يحيل ما يحتاج منها إلى حكم منفذ، أو إلى ملكة في الشرع وفهم النصوص ودراية بشؤون

القضاء إلى قاضيه إدريس الأودي، فكان إذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها إلى حكم منفذ رده إلى قاضيه إبي إدريس الأودي فنفذ فيه أحكامه، لرهبة التجارب، من عبد الملك بن مروان في علمه بالحال ووقوفه على النسب فكان أبو إدريس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر⁽¹⁷⁾. لذا نجد أن عبد الملك منع على عماله أخذ الهدايا ومن يأخذه فإنه يعزل، فلما بلغه أن أحد عماله قبل هدية طلب إحضاره فلما دخل قال له: أقبلت هدية منذ وليتك قال العامل: يا أمير المؤمنين نعم، فقال له: عبد الملك بن مروان (لئن كنت قبلت ولم تعوض انك لثيم ولئن أنلت مهديك لأمن مالك أو استكفيته ما لم يستكفاه، انك لجائر خائن، ولئن كان مهديك أن تعوض المهدي إليك من مالك، وقبلت ما اتهمك به عند من استكفأك، وبسط لسان عاتبك أو طمع أهل عملك، إنك لجاهل وإما من أتى أمراً لم تجل فيه من دناءه، أو خيانة أو جهل مصطنع نجيناه من عمله⁽¹⁸⁾). ونجد أن في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز عودة لعهد الخلافة الراشدة فيما يختص بولاية المظالم، من حيث رد المظالم وافراده له بيوم مستقل للنظر فيه بنفسه وسماع الشكاوى والفصل فيها، ومما قاله في أول خطبة مع بداية توليه الخلافة (وقد كان قوم من الولاة منعوا الحق حتى اشترى منهم شراء، وبذلوا الباطل حتى افتدى منهم فداء⁽¹⁹⁾). وتطبيقاً لذلك فإنه بدأ بنفسه في رد المظالم بمجرد استحلافه حيث رد فدك إلى ما كنت عليه في عهد النبي ﷺ من انفاق وإعالة لابن السبيل ورد حلي زوجته فاطمة بنت عبد الملك بن مروان إلى بيت المال⁽²⁰⁾. ورفع عمر بن عبدالعزيز المظالم التي كانت تقع من الولاة على غير المسلمين باعتبارهم رعايا الدولة الإسلامية ولذلك عزل اسامة بن زيد عن مصر، ويزيد بن مسلم عن افريقيا وكتب للولاة برد المظالم ومن ذلك كتب إلى والي سمرقند كتاباً يأمره فيه بتعيين قاضي يفصل في شكاوى أهل سمرقند الذين وفدوا إليه، واشتكو من قائد جيش المسلمين بأنه دخل المدينة دون تحذير بغتة دون اتباع تعاليم الإسلام أثناء الحرب بإنذارهم قبل دخول جيش المسلمين المدينة كما هو معمول به، وقام الوالي بتعيين قاض للنظر في الدعوى للفصل في مظلمتهم، وحكم القاضي بخروج جيش المسلمين من المدينة وعدم دخولها إلى بعد انذار أهلها ودعوتهم إلى الإسلام ونفذ الحكم وخرج جيش المسلمين من المدينة⁽²¹⁾. كما دعاء جميع الرعايا إلى تقديم دعواهم والدخول إليه في أي وقت ودون استئذان أو الخوف وقال: إني قد استعملت عليكم رجالاً لا أقول هم خياركم، ولكنهم خير ممن هو شر منهم، فمن ظلمه عامله بمظلمة فلا إذن له

علي⁽²²⁾. وقام الخليفة عمر بن عبدالعزيز برد مظالم بني أمية على الرعية حتى لم يبقى مظلمة مما كان في يده أو يد أهله من بني أمية إلا ردها، فأمر رواح بن الوليد بن عبد الملك برد حوانيت بحمص وذلك عندما قدم إليه جماعة من حمص وادعوا أن رواح أخذها منهم فأمره بإعادتها إليهم، وكذلك أمر صاحب الشرطة كعب بن مالك بقطع رأس رواح أن لم يسلم الحوانيت⁽²³⁾. كان عمر بن عبدالعزيز يرد المظالم إلى أهلها دون أن يكلفهم بتحقيق بينة قاطعة بل يكتفي بأسرها من القرائن والحجج المؤدية إلى القناعة الوجدانية كما أنه كان يستبعد البيانات التي لا تستند إلى الشرح واثبات الحق لما كان يعرف من غثم الولاة. فالشرع لا يحمي التصرف المخالف للشرعية ولا يكسبه حقاً في الملكية مهما مره على ذلك التصرف من زمن ولذلك أبطل أرثا له في قده، وقد أنصف الرجل الذمي من أهل حمص الذي اشتكى العباس ابن الوليد الذي اغتصب أرضه، وأحتج العباس بن الوليد بن عبد الملك قد اقطعها إياها فقال الذمي: يا أمير المؤمنين أسالك كتاب الله، فأمر عمر العباس بإعادة هذه الأرض إلى صاحبها، وقال عمر بن عبدالعزيز: كتاب الله أحق أن يتبع من كتاب الوليد⁽²⁴⁾. وقد قام بدفع نفقات التظلم من بيت مال المسلمين، عندما جاء إليه رجلاً شاكياً إليه عدي بن ارضاه في أرض له فقال عمر: قاتله اللهم والله ما غرنا إلا بعمامته السوداء، أما أني قد كتبت إليه فضلاً عن وصيتي أن من أتاك ببينة عن حق له فسلمه إليه، ثم قد عناك إلى، فكتب إلى عدي برد أرضه، وقال للرجل كم أنفقت في مجيئك إلى؟ تسألني عن نفقتي وقد رددت إلى أرضاً خير من مائة ألف درهم، قال حقه، فاخبرني كم أنفقت قال ما أدري فأحزره، فإذا هو ستون درهماً فأمر له بها من بيت المال، فلما ولى صاح به فرجع فقال وهذه خمسة دراهم من مالي فكل بها لهماً حتى تبلغ⁽²⁵⁾. كما أحتكم الخليفة عمر إلى القاضي مع رجل قدم إليه من مصر يتظلم ضد والده في أرض بخلوان اقتطعها له الخليفة عبد الملك بن مروان وهي خراج، وحكم القاضي فيها للرجل، وقال الخليفة عمر للقاضي: أن عبدالعزيز قد انفق عليها ألف درهم، فقال القاضي قد أكلتم من غلها أكثر من ذلك، فقال عمر: وهل القضاء إلا هذا لو قضيت لي ما وليت لي عملاً أبداً.⁽²⁶⁾

ولاية المظالم في العهد العباسي:

أما ولاية المظالم في العهد العباسي فأن أول من تولها هو المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم المأمون وأخبرهم المنصور⁽²⁷⁾. واورد البعض أن المنصور تولى ولاية المظالم مما يؤكد ذلك أن رجل رفع إليه يشكو أن أحداً أخذ فداً من ضيعته، فأضافه إلى ماله فرفع إلى عامله في رفقة المتظلم: أن العدل صحبتك السلامة، فانتصف هذا المتظلم من هذه الظلامة⁽²⁸⁾. وعين المنصور، الحسن بن عمارة للنظر في المظالم ببغداد وجعل بيتاً مخزناً لما يصادر من المعزولين وسماه بيت مال المظالم⁽²⁹⁾.

أما المهدي عندما تولى ولاية المظالم قام برد كل المظالم حتى الذي وجده في خزائن والده المنصور وأمر بأطلاق كل من في السجون من عهد المنصور إلا من كان له قبة دم أو مظلمة وكان يقول أدخلوا عليا القضاة، فلو لم يكن ردي للمظالم إلا للحياء منهم لكفى⁽³⁰⁾، ووقف المهدي امام القاضي في المظلمة المرفوعة ضده من مسور بن مساور في ضيعة اغتصبها وكيل المهدي، وأمر القاضي بإرجاعها لمسور⁽³¹⁾. وكان المهدي ينظر في المظالم بنفسه، وخصص دار لذلك لها شبابيك من حديد على الطريق يطرح فيه الناس مظالمهم ويدخل فيه وحده للنظر في هذه المظالم لا يقدم بعضها على بعض، وذلك بعد ما اكتشف أن هناك من ارتشى اصحابه لتقديم بعض المظالم على بعض، كما كلف غيره بنظر المظالم. أما الخليفة هارون الرشيد كلف وزرائه بالنظر في المظالم، وفي نهاية حكمه كلف إسماعيل بن عليه منصب صاحب ديوان المظالم، كما عزل عامله على الموصل يحيى بن سعد لطلبه من الناس خراج سنن ماضيه، الأمر الذي أدى إلى خروج أكثر الناس من بلدانهم⁽³²⁾. أما المهدي فقد بنى له قبة يجلس فيها للنظر في المظالم، سميت بقبة المظالم، وكان ينظر فيها مظالم الخاصة والعامة⁽³³⁾. استقلت ولاية المظالم في العهد العباسي عن القضاء العادي وخصصت لها مكانة خاصة بها وسميت بديوان المظالم كما حدد لها أيام محددة وشكل لها مجلس خاص بها يتناسب مع مهمتها⁽³⁴⁾.

تشكيل مجلس المظالم اختصاصاته:

تشكيل مجلس ولاية المظالم :

الملاحظ في تشكيل مجلس المظالم في الدولة الإسلامية خلال مراحلها المختلفة أنه لم يكن على قاعدة واحدة، فالقائم علي مجلس المظالم أو ما يعرف بناظر المظالم

قد يكون: ولي الأمر نفسه، وقد يتولى هذا المنصب نيابة عن ولي الأمر غيره من أصحاب الولايات العامة الأخرى كالوزير، أو أمير الإقليم، وقد يخصص لهذا العمل قائم متفرغ له سواء من القضاة أو غيرهم، أو يعهد به للقاضي العادي إلى جانب عمله⁽³⁵⁾. وبالرغم من أن القضاء الإسلامي يقوم على مبدأ وحدة القاضي أي نظام القاضي الفرد، إلا أن الماوردي ومثله الفراء يقولان إن مجلس المظالم تجتمع فيه خمسة أصناف من الرجال و هي:

الأول: الحماة والأعوان، لجذب القوى وتقويم الجريء، والحماة: هم كبار القادة، والأعوان والشرطة.

والثاني: القضاة والحكام، لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق، ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم.

الثالث: الفقهاء، يرجع إليهم فيما أشكل، ويسألهم عما اشتبه وأعضل.

والرابع: الكتاب، ليثبتوا ما جرى بين الخصوم، وما توجه لهم، أو عليهم من الحقوق.

الخامس: الشهود، ليشهدهم على ما أوجبه من حق وأمضاه من حكم.⁽³⁶⁾

فتشكيل مجلس المظالم بهذا الشكل يضم أعضاء قضائين كالقضاة والحكام والفقهاء ومعاونيهم (الكتاب)، وأعضاء آخرين للتنفيذ والإدارة، كالقادة والشرطة بالإضافة إلى الشهود، ويمكن القول أن عناصر مجلس المظالم كمحكمة قضائية وفقاً للقانون الحديث هم القضاة والفقهاء - باعتبارهم مستشارين - ومعاونيهم من الكتاب⁽³⁷⁾، فالقضاة يتولون حل النزاعات المعروضة على المجلس وبيان الحقوق وتفنيد الأدلة وبيان الحق منها، بالإضافة إلى معرفة الإجراءات التي تجري في المجلس وتكييفها، أما الفقهاء فهم المستشارون الذين يتولون الاجتهاد في استنباط الحكم من الأدلة الشرعية الأصلية فيما خفي حكم الشرع فيه وصعب على القاضي استنباطه وإنزاله على المنازعة المعروضة على المجلس⁽³⁸⁾. بينما الكتاب فهم موظفين في المجلس معاونين له في أداء مهامه، يقومون بأعمال السكرتارية من قيد الدعاوى في السجلات وحفظها في الأرشيف، وكتابة التقارير وصياغة التعاميم وتوزيعها بحسب مقتضى الحال، وكذا كتابة المراسلات والقرارات والأوامر التنفيذية الصادرة من المجلس، بالإضافة إلى تدوين كل ما يقال من الخصوم امام المجلس وما يتخذ من إجراء عند المرافعة⁽³⁹⁾. وكما

ذكرنا سابقاً بأن الأصل أن ينظر المظالم الخليفة بنفسه إلا أن له أن يكلف من يراه من أصحاب الولايات العامة أو القضاة للقيام بها نيابة عنه ممن تتوفر فيهم الشروط للولاية العامة، كالدين، البلوغ، والعقل، والذكورة⁽⁴⁰⁾. والشروط الخاصة المطلوبة في ناظر المظالم، والتي منها أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع⁽⁴¹⁾.

أنواع اختصاصات قضاء المظالم:

من المعلوم ان قضاء المظالم يهدف إلى منع الحكام و أصحاب النفوذ و الجاه من التماذي في الظلم ورد هذه المظالم إلى أصحابها أيا كان نوعها، سواء بفصل قضائي أو بأمر تنفيذي، فالمنازعات التي تتوفر فيها عنصر الظلم الواقع من ذي نفوذ يختص قضاء المظالم بالنظر فيها ، لذلك يمكن تحديد نطاق هذا الاختصاص بمعيارين: الأول: موضوعي: مبني على وجود ظلم في المنازعة، والثاني: شخصي: يتعلق بأحد أطراف المنازعة وشخصه، فينظر إلى الشخص الفاعل ومدى نفوذه، حيث يختص قضاء المظالم في المنازعات التي يكون الفاعل فيها ذا نفوذ، سواء أكان الدولة أو أحد العاملين فيها الذين لهم قوة ونفوذ الدولة، وتسمى هذه الحالة بالمنازعات الإدارية - أو كان الفاعل من غيرهم ممن توافرت فيهم صفة النفوذ، لقربهم من الحكام، أو لمال وثروة، أو جاه في المجتمع، كالإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال، والتجار، والأعيان والمشايخ.... الخ - وذلك ما يعرف بالمنازعات غير الإدارية، فالنظر في هذه المنازعات والفصل فيها تعد من الاختصاصات القضائية الأصلية لقضاء المظالم، يلحق بها اختصاصات غير قضائية يتولاها هذا القضاء بحكم طبيعة وظيفته المزدوجة بين هيئة السلطة التنفيذية وسلطة وعدالة القضاء، كالنظر فيما عجز عنه المحتسب، وتنفيذ الأحكام التي عجز القضاة عن تنفيذها... الخ⁽⁴²⁾. ويعد القضاء العام في النظام الإسلامي صاحب الولاية العامة بنظر جميع المنازعات والمظالم الإدارية وغير الإدارية فإليه المرجع في الكثير والقليل والجليل والحقير دون تخصيص أو تحديد، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء، وفي جميع الأشياء إلا قبض الخراج⁽⁴³⁾، ويخضع له جميع الأطراف، حتى لو كان المدعى عليه ولي الأمر نفسه، فالنزاع معه يدخل تحت ولاية القضاء باتفاق الفقهاء⁽⁴⁴⁾، ومع ذلك اتفق الفقهاء على أحقية ولي الأمر في تخصيص القضاء على: قضايا معينة، أو مكان

محدد، او معروف، بل لقد عرف النظام القضائي الإسلامي فكرة تقييد القضاء بنصاب مالي معين⁽⁴⁵⁾ (وهو ما يعرف بالاختصاص النوعي الزماني و المكاني) فإذا عين ولي الأمر قضاة متخصصين لنظر نوع معين من القضايا، كالتجارية، او الجزائية، أو الإدارية، أو قضايا المظالم إلى جانب القضاء العادي، فإن نطاق اختصاصات هؤلاء القضاة بما فيهم قاضي المظالم تحدده قرارات ولي الأمر، وما سكتت عنه تلك القرارات يرجع إلى الأصل وتنظر فيه جهة القضاء العادي⁽⁴⁶⁾. وبالنظر إلى الاختصاصات القضائية لقضاء المظالم نجد أن نظر المنازعات الإدارية تمثل أهم تلك الاختصاصات، ويليه المنازعات غير الإدارية: وهي المظالم التي تقع من أفراد لا ولاية لهم ولكن لهم نفوذ قد يفوق نفوذ ولاية الأمور. ومن انواع اختصاصات ولاية المظالم الآتي:

الاختصاصات القضائية لقضاء المظالم في المنازعات الإدارية:

تتعلق المنازعات الإدارية بالمظالم التي تقع من الإدارة ضد الأفراد، أو ضد الموظفين، ففيها يقاضي رجال السلطة، وينتظم موظفي الدولة من تعسف رؤسائهم، وهي تشمل غالبية المنازعات الإدارية التي يختص بها القضاء الإداري الحديث، وقد ذكر الفقه الإسلامي عشرة أقسام من هذه الاختصاصات⁽⁴⁷⁾. ومن ذلك على سبيل المثال الآتي:

أ/ تعدي الولاة على الرعية:

يقصد بالتعدي في هذه الحالة: اعتداء الإدارة على أشخاص وحريرات الرعية وحقوقهم الفردية، ويقابل هذا النوع في القانون الحديث ما يعرف بأعمال التعدي التي أقرها القضاء الفرنسي، ويقصد بها: تلك الأعمال التي تقوم بها الإدارة وفيها اعتداء على حريرات وحقوق الأفراد وتشتمل على خطأ جسيم⁽⁴⁸⁾، مع ملاحظة أن النظام الإسلامي يقصر التعدي الوارد هنا على ما يتعلق بأشخاص وحريرات الأفراد وكرامتهم، ولا يشمل التعدي على ملكياتهم الخاصة الوارد في قسم الغصب السلطانية، فكل تعدي يصدر من الولاة أو موظفي الدولة على أحد الأفراد الخاضعين لرعاية الدولة الإسلامية سواء كان مسلم أو غير مسلم يكون من اختصاص قاضي المظالم نظره ورفع الظلم وإيقاع العقوبات المناسبة ضد الولاة أو موظفي الدولة ومن ذلك عزلهم من الوظيفة⁽⁴⁹⁾. ويعد نظر هذا التعدي ورفع الظلم منه من أولى اختصاصات قضاء المظالم في النظام الإسلامي لما يتمتع به هذا القضاء من هيبة ورهبة وقدرة على رفع

الظلم، يمارسه القاضي من تلقاء نفسه دون شكوى، ويكفي العلم أو الاخبار المباشر بوقوع مظلمة وتعدي على أحد الرعية من قبل أحد الموظفين لإزالة هذا التعدي، وفي هذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أيما عامل لي ظلم أحداً فبلغتني مظلمته فلم أغيرها فأنا ظالم⁽⁵⁰⁾.

ب/ النظر في جور العمال فيما يجوبونه من الأموال:

ينظر قضاء المظالم في تعسف وجور موظفي الدولة فيما يجوبونه من أموال من الرعية كالخراج والجزية والعشور.... الخ، فإذا ثار نزاع بشأن جباية هذه الأموال ومقدارها، وظهر أي تجاوز على حقوق الرعية، حكم برده لأصحابه أن ورد إلى بيت المال، أو استرجعه لأربابه من العمال إن أخذوه لأنفسهم⁽⁵¹⁾. بل إن ناظر المظالم يتصدى لجور العمال ولو لم ترفع إليه شكوى من المظلوم واعتبره الفكر الإسلامي من النظام العام - كما هو حال تعدي الولاة - لتعلقه بأكل أموال الناس بالباطل. وهو من أشد أنواع الظلم الذي يرتفع إلى المنكر، ويجب إزالته متى حصل العلم به⁽⁵²⁾. وهذا الاختصاص يشبه اختصاص القضاء الإداري الحديث في نظره منازعات الضرائب والرسوم والحقوق المالية الناتجة عن العقود الإدارية⁽⁵³⁾.

ج/ النظر في أعمال كتاب الدواوين:

يتصفح ناظر المظالم أحوال الكتاب ومستنداتهم وسجلاتهم وكل ما طلب منهم، ويراقب موظفي الدولة وانضباطهم، ويتأكد من حسن قيامهم بأعمالهم، فهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم فيما يستوفونه له ويوفونه منه⁽⁵⁴⁾. فإن عدلوا عن الحق أعادهم إلى قوانينه العادلة، وإن كانت هذه المهام غير قضائية، إلا أن هناك مهام أخرى ذو طبيعة قضائية يقوم بها ناظر المظالم مثل نظره مخالفات الكتاب وتأديبهم، وإيقاع العقوبات المناسبة عليهم، وهو ما يشبه قضاء المظالم أوسع من القضاء الإداري بنظر المسؤولية التأديبية، بيد أن قضاء المظالم أوسع من القضاء الإداري بنظره أيضاً المسؤولية الجنائية، وأخذ بالمعاقبة والمحاسبة للموظف، وإنشائه وتعديله للمراكز القانونية⁽⁵⁵⁾.

د/ النظر في تظلم المسترزقة:

المسترزق: كل من يعمل مع الدولة مقابل أجر يومي أو شهري، سواء كانوا دائماً أو مؤقتين، يعملون في القطاع المدني، أو العسكري، أو القضاء، أو غيره من قطاعات الدولة، فالأجر هو معيار اختصاص قضاء المظالم⁽⁵⁶⁾.

لذلك يختص مجلس المظالم بالإضافة إلى ما سبق بنظر تظلمات العاملين في الدولة من الموظفين، الجند والقضاة، والعلماء وغيرهم فيما نقص من رواتبهم أو تأخر صرفه، وفيما لهم من حقوق أو إجحاف النظر بهم، فيرجع إلى الديوان في فرض العطاء العادل، فيجزئهم عليه، وينظر فيما أخذه ولاة أمورهم، أو نقصوه، فيرجعه إليهم، أو يقضيه من بيت المال⁽⁵⁷⁾. وكتب صاحب ارمينيا إلى المنصور، أن الجند قد شغبوا علي، وطلبوا أرزاقهم، وكسروا أفعال بيت المال ونهبوه فوقع في جوابه: لو عدلت لم يشغبوا، ولو قويت لم يتوثبوا، وقام بعزله⁽⁵⁸⁾. وذكر الماوردي: أن بعض ولاة الأجناد كتب إلى المأمون: أن الجند شغبوا ونهبوا، وساءت أخلاقهم، فكتب إليه لو عدلت لم يشغبوا، ولو وفيت لم ينهبوا، وعزله عنهم، وأدار عليهم أرزاقهم⁽⁵⁹⁾. فليس هناك اسقاط للحقوق بالتقادم او مرور الزمن فالحق ثابت في الذمة و ان تقادم .

هـ/ رد المغصوب: يتنوع المغصوب الى الآتي:

(1) **المغصوب السلطانية:** و يقصد بها الاعتداء الذي يحدث من الحكام و اصحاب النفوذ و الوزراء و ولاة الاقاليم ، يقصد بالمغصوب السلطانية: التي تغلب عليها الولاة بالظلم والجور والعدوان، كالأملك المقبوضة عن أربابها تعدياً على أهلها، إما لضمها لأملك الدولة، أو رغبة فيها لأنفسهم⁽⁶⁰⁾. وهذا النوع يحكم برده ناظر المظالم إلى صاحبه متى علم به من تلقاء نفسه، وإن لم يتظلم صاحبه إليه، أي دون ان يرفع المتظلم دعوى لانهم امور شرعا بإزالة الظلم ، وإذا لم يعلم به توقف نظره فيه على تظلم صاحبه، ويجوز لناظر المظالم أن يرجع إلى ديوان الدولة ويطلع على سجلاتها للحكم بأحقية هذا المال، وما وجد فيها يكون كافياً لردده دون الحاجة إلى بينة تشهد به، قال الفراء: ويجوز أن يرجع فيه عند تظلمهم إلى ديوان السلطنة، فإذا وجد فيه ذكر قبضها على مالكةا، عمل عليه وأمر بردها إليه، ولم يحتاج إلى بينة تشهد به، وكان ما وجدته في الديوان كافياً⁽⁶¹⁾. و من ذلك أن عمر بن عبدالعزيز t خرج يوماً إلى الصلاة بعد الزوال، فصادفه رجل ورد من اليمن متظلماً فقال: تدعو حيران مظلوماً ببابكم فقد أتاك بعيد الدار مظلوماً فقال: ما مظلمتك؟ قال غصبني الوليد بن عبد الملك ضيعتي بيد العدوان. فقال: يا مزاحم أتني بدفت الصوافي، فوجد فيه أصفى عبدالله الوليد بن عبد الملك ضيعة فلان. فقال لكتابه: أخرجها من الدفت، وأحسن صلته، وأكتب بردها إليه، وأطلق له ضعف نفقته⁽⁶²⁾.

(2) غصوب ذو الأيدي القوية: وهي ما تغلب عليها أقوياء ووجهاء الدولة، وتصرفوا بها تصرف الملاك بالقهر والغلبة والجور، ورد هذا النوع من الغصوب موقوف على تظلم أربابه، ولا ينتزع من الغاصب إلا باعترافه، أو بعلم ناظر المظالم ومعرفته بأخباره، أو ببينة تشهد على الغاصب بغصبه وبالمملك المغصوب منه، أو بتظاهر الأخبار التي ينتفي عنها التواطؤ⁽⁶³⁾. ورد الغصوب يشبه مصطلح أعمال الغصب في القانون الحديث، مع ملاحظة أن أعمال الغصب في القانون الحديث تقتصر على الأموال العقارية، بينما الغصوب في الفكر الإسلامي تشمل غصوب المال بشكل عام، سواء العقار أو المنقول، وتوجب حمايتها معاً وبدون تفرقة باعتبارها ملكية خاصة بالأفراد⁽⁶⁴⁾.

الاختصاصات القضائية لقضاء المظالم في النزاعات غير الإدارية:

إن المنازعات غير الإدارية التي يتولى نظرها قضاء المظالم محدودة بحدود طبيعية إنشاء قضاء المظالم المنبثقة من حمايته للضعيف ووقوفه ضد القوى، لذلك فإن هذه المنازعات لا علاقة لها بالمرفق العام إلا أن القضاء العادي يعجز عن نظرها لقوة أو نفوذ أو غلبة أحد الأطراف على الآخر، ويشمل هذا الاختصاص نوعين من المنازعات هما:

أ/ النظر في منازعات الأوقاف:

يقصد بالوقف: حبس المال على حكم الله تعالى لمنفعة خيرية لا تنتهي⁽⁶⁵⁾. وتسمى الأقباس والحبوس، ومنها الأوقاف العامة التي أوقفها الأفراد على المسالحي العامة فتكون منفعتها عامة لكافة الناس: ومثل التعليم والصحة ودور العبادة ... الخ، وسميت فيما بعد بالأوقاف الخيرية⁽⁶⁶⁾. ويختص ناظر المظالم نظر هذه الأوقاف وتصفحها من تلقاء نفسه دون الحاجة لرفع دعوى من المتظلم، لا جرائها على سلبها، وامضائها على شروط وأقفها إذا عرفها ثلاثة وجوه: على مسحها أو من دواوين السلطنة، أو دواوين الحكام والمنتدبين لحراسة الأحكام⁽⁶⁷⁾. ومن الأوقاف أيضاً الأوقاف الخاصة: وهي التي تكون منفعتها محصورة بمستحقين معينين لربعها، وسميت فيما بعد بالأوقاف الذرية، ولا ينظر قاضي المظالم في هذا النوع إلا إذا توفر فيه عنصر الظلم والنفوذ، وتقدم صاحب الشأن بتظلم أمامه، لوقوف مثل هذه المنازعات على خصوم متعينين، فيعمل عند التنازع فيها على ما تثبت به الحقوق، ولا يرجع فيها إلى ديوان السلطنة، ولا إلى ما ثبت من ذكرها في الكتب القديمة، إذا لم يشهد بها شهود

عدول، وقد جعل هذا النوع من النزاع من اختصاص قاضي المظالم نظراً لضعف المستحقين أمام سطوة نظار الوقف⁽⁶⁸⁾.

ب/ نظر منازعات أصحاب النفوذ:

يقصد بمنازعات أصحاب النفوذ: المنازعات التي يتوفر في أحد أطرافها الظلم والنفوذ، فيختل بذلك التوازن بين الخصوم، ويؤثر في سير العدالة أمام القضاء العادي⁽⁶⁹⁾. وهي تكون على ضربين: إما بمنازعة المتشاجرين، وبذلك بتعدي ذي النفوذ والقوة على أحد عامة الناس، أو على حقوق بعض فئات المجتمع الضعيفة كالاعتداء على حقوق الأيتام والأرامل. أو بخصوب الأقوياء من غير موظفي الدولة لأموال الضعفاء وتصرفهم بها تصرف الملاك بالجور والغلبة والقهرية⁽⁷⁰⁾.

الاختصاصات غير القضائية لقضاء المظالم:

أما الاختصاصات غير القضائية لقضاء المظالم والتي تتطلب أن يكون صاحب المظالم جليل القدر، عظيم الهيئة، لأنه يحتاج إلى سطوة الحماية، والتي من أجلها قيل إن قضاء المظالم ذو طبيعة تنفيذية فقد ذكرتها كتب السياسة الشرعية والتي منها:

أولاً: تنفيذ الأحكام التي يعجز القضاء عن تنفيذها:

يتمتع ناظر المظالم بقوة اليد ونفاذ الأمر، بتنفيذ ما توقف من أحكام القضاة لضعفهم عن تنفيذ بسبب تعزز المحكوم عليهم، وعلوم قدرهم، وعظم خطرهم، فينفذ ناظر المظالم هذه الأحكام بسطوته على من توجه إليه بانتزاع حق الغير من يده، أو بإلزامه الخروج مما في ذمته⁽⁷¹⁾. وذلك لكيلا تتعطل الأحكام، ولإنصاف المظلوم من الظالم، واختصاص ناظر المظالم هنا اختصاص تنفيذي محض يقتصر على التنفيذ ولا يتعداه إلى موضوع الحكم وأصله⁽⁷²⁾.

ثانياً: النظر فيما عجز عنه المحتسب في المصالح العامة:

الحسبة: هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا أظهر فعله⁽⁷³⁾. وقاضي المظالم عندما يقوم بما عجز عنه المحتسب في المصالح العامة لا يقوم بعمل قضائي وإنما مجرد نظر في أمور لا تحتاج إلى فصل قضائي، فيصدر القرارات بأداء الحقوق والظاهرة والنهي عن المنكرات البينة⁽⁷⁴⁾، كالمجاهرة بمنكر ضعف المحتسب عن دفعه، والتعدي في الطريق عجز عن منعه، والحيث في حق لم يقدر على رده،

فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه، ويأمر بحملهم على موجه⁽⁷⁵⁾. فناظر المظالم يتدخل في أصل موضوع الحسبة، ويجوز له أن يقوم مقام المحتسب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لان مهمة المحتسب أدخل في الإدارة منها في القضاء أما أمور الأحكام الصادرة عن القضاء فلا يجوز له البحث فيها، لأن الاجتهاد لا ينقض بمثله⁽⁷⁶⁾. واختصاص ناظر المظالم في أعمال الحسبة يقتصر على ما عجز عن أدائه المحتسب في المصالح العامة، فإذا قام المحتسب بعمله دون تقصير، فلا يجوز لناظر المظالم نظر أعمال المحتسب تلافياً لازدواج الاختصاصات⁽⁷⁷⁾.

ثالثاً: مراعاة العبادات الظاهرة:

يقصد به: مراعاة استيفاء حقوق الله تعالى من العبادات الظاهرة، كالصلاة والحج والجمع والأعياد، والجهاد من تقصير فيها وإخلال بشروطها الواجبة على العباد، فهي أحق أن تستوفي وأولى أن تؤدى. ويرى بعض الفقهاء أن هذا الاختصاص من صميم ولاية الحسبة وامتدخلاً معها، وما أورده الماوردي والفقهاء الآخرين مستقلاً إلا لأهمية، او من باب التأكد عليه⁽⁷⁸⁾.

رابعاً: الإشراف على الموظفين:

بالإضافة إلى الوظيفة القضائية لقضاء المظالم والتي ذكرتها كتب السياسة الشرعية تحت مسمى تصفح أحوال كتاب الدواوين، والمتمثلة في اختصاصه بنظر المسؤولية التأديبية والجنائية على الموظفين، منحه الفقه الإسلامي اختصاص رقابي وإداري آخر على الموظفين، حيث كان يتولى الجانب الرقابي على الموظفين والإشراف عليهم وعلى جميع أعمالهم الإدارية باعتباره جهة رقابية إدارية، وهذا الاختصاص غالباً ما كان يقوم به قضاء المظالم عندما يكون على رأسه ولي الأمر أو من ينوب عنه من أصحاب الولاية العامة فقط، فالتطبيقات العملية لهذا الاختصاص نادرة جداً، وتكاد تكون محصورة فقط في أعمال ولاة الأمر أثناء ترأسهم لولاية المظالم دون غيرهم من قضاة المظالم⁽⁷⁹⁾، لذلك يصعب القول بإشراف قاضي المظالم على أعمال الكتاب والموظفين، أو إشرافه على سجلات الدواوين وتفتيشها من غير ولي الأمر⁽⁸⁰⁾.

خامساً: الإشراف على الأوقاف العامة فيما بعد نظراً في منازعة:

ويقصد به: الرقابة والإشراف على الأوقاف العامة دون الخاصة يتفقد أحوالها والتأكد من سيرها وفقاً لشروط وقفها، وإصلاح ما أعوج منها، وتوجيه القائمين عليها، وتأديبهم إن رأى منهم إهمالاً أو تقصيراً.

الخاتمة:

الحمد لله الذي من اسماه العدل والذي تعالى عن الظلم وحرمه بين عباده والصلاة والسلام على سيدنا محمد r الذي لنا في عدله اسوة حسنة. وفي الأخير أقول بأن النظام الإسلامي القضائي تميز بوضع فريد في حرصه على سيادة العدالة على الحكام والمحكومين على السواء، فلقد تضمن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة آيات، وأحاديث كثيرة تأمر بالعدل وتدعو إلى القسط بين الناس ودفع الظلم عنهم، وهي غاية إرسال الأنبياء والرسول إلى البشرية.

النتائج:

- (1) ولاية المظالم تصدي لكل ما يخالف الشريعة الاسلامية او مقاصدها من مظالم دون الحاجة لرفع الدعوى لأنها تهدف الى تحقيق العدل و رفع ظلم و الاستبداد والتعسف عن الشعب، سواء صد رمن الدولة او اشخاصها او اصحاب الجاه و النفوذ او من الافراد او الجماعات .
- (2) لأهمية ولاية المظالم ومكانتها في الشريعة الاسلامية و لما يترتب عليها من اشاعة العدل واستقرار البلاد اجتماعيا و رفع الظلم و رد المظالم بين العباد، تم اسناد ولاية المظالم الى رئاسة الخليفة او الوالي او الحاكم او الرئيس او من يكلفه الخليفة ولكي تضمن لولاية المظالم هيبتها و مكانتها من حيث الالتزام و التنفيذ .
- (3) ان يتمتع من يتولى ولاية المظالم بالعلم والفقه والتقوى والاحترام والهيبة و النزاهة والعدالة والورع والتجرد والاستقلالية ممسكا نفسه من الاطماع زاهد فيما ايدي الناس مما يجعله نافذ الامر بعيدا من تأثير الحاكم و اصحاب النفوذ و الجاه، لذلك يجب ان يمنح من المال مما يجعله بمنأى عن أي شبهة مما يمكنه من تحقيق العدل و ابطال كل ما يخالف الشريعة الاسلامية ..
- (4) تعتبر ولاية المظالم اشمل اوسع اختصاصا من القضاء العادي بالنظر فيما يعجز القضاء العادي من انفاذه.
- (5) تختص ولاية المظالم بالنظر في اعتداء الولاة او الوزراء و المسؤولين الاداريين واصحاب النفوذ على المواطنين و الموظفين و العمال بالتعسف و الجور بفرض الضرائب و الجبايات ومخالفة القوانين .غصب الدولة و اصحاب النفوذ و الجاه لأملك الخاصة المواطنين المنازعات التي نحدث بين الدولة و المواطنين او بين جماعات قبيله او عنصرية ،النظر في القرار الاداري المعيب المخالف للمشروعية

(عيب سوء استخدام السلطة او عيب السبب او عيب مخالفة القانون وغيرها من العيوب التي تجعل القرار غير مشروع) بإلغائه وتعويض المتضرر .
(6) ان يتمتع من يتولى ولاية المظالم بالعلم و الفقه و التقوى والاحترام والهيبة والنزاهة والعدالة والورع والتجرد والاستقلالية ممسكا نفسه من الاطماع زاهد فيما ايدي الناس مما يجعله نافذ الامر بعيدا من تأثير الحاكم و اصحاب النفوذ و الجاه، لذلك يجب ان يمنح من المال مما يجعله بمنأى عن أي شبهة مما يمكنه من تحقيق العدل و ابطال كل ما يخالف الشريعة الاسلامية

التوصيات:

نوصي الجهات العدلية الاستفادة من نموذج ولاية المظالم في الفقه الاسلامي في الوقاية ومكافحة و علاج ظاهرة ظلم و استبداد و تعسف (الجرائم التي يرتكبها) الرؤساء و الحكام و الولاة و الوزراء و اصحاب النفوذ و الجاه على المواطنين.

المصادر والمراجع:

- (1) معجم التعريفات الجرجاني ص 149 - مختار الصحاح، للرازي 226
- (2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري التركي الفارابي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار الملايين ط2، 1979، 1977/5 - المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة ط1، 373 - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت ط1، 373/12.
- (3) الكامل في التاريخ، عز الدين أب الحسن على بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير، طبعة بولاق ص 46
- (4) السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم عبد السلام ابن تيمية، وزارة الشؤون الإسلامية والاقواف المملكة العربية السعودية ط1 1418هـ ص 39.
- (5) معجم الالفاظ والمصطلحات التاريخية زين العابدين شمس الدين نجم، ط1 2016 ص 498
- (6) الماوردي ص 69
- (7) مقدمة بن خلدون، أبوزيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن خلدون، دار القلم، بيروت ط5 ص 222
- (8) احكام القرائن - أبوبكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن عربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان 61/4
- (9) الأحكام السلطانية، الماوردي ص 79
- (10) صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الشعب، القاهرة ط9 1998، 202/5 تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 164/2
- (11) صحيح مسلم، كتاب الامارة 11/6

- (12) صحيح مسلم 114/5
- (13) الرقابة القضائية، د. أحمد عبدالمملك ص 104 عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، د. سليمان محمد الطماوي، دار الفكر العربي، القاهرة 1976، ص 326 - مقدمة ابن خلدون ص 165 - النظرية العامة للقضاء والإثبات في الشريعة الإسلامية مع مقارنات في القانون الوضعي، محمد الحبيب التجاني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب ص 41 - 59 - مسند الإمام أحمد بن حنبل 41/1 - جامع الأحاديث، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي 5/17 - فتوح مصر وأخبارها، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن عبد الحكم تحقيق محمد الحجيري، دار الفكر - بيروت ص 183 تاريخ الأمم والملوك ، للطبري 576/2
- (14) الأحكام السلطانية الماوردي ص 78 - تاريخ القضاء في الإسلام، د. محمد الزحيلي - دار الفكر المعاصر ص 167
- (15) موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004م - ص 328 وما بعدها بتصرف الأحكام السلطانية للماوردي ص 78
- (16) تاريخ القضاء في الإسلام ، دار الفكر المعاصر سوريا، د. محمد الزحيلي، ط 1 1995، ص 167 - موسوعة الإدارة العربية الإسلامية ص 330
- (17) الأحكام السلطانية للماوردي ص 78
- (18) جمهرت خطب العرب، أحمد زكي صفوت - المكتبة العلمية - بيروت لبنان 235/2
- (19) الأحكام السلطانية للماوردي 107
- (20) تاريخ الخلفاء ، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي - دار ابن حزم، ط1، ص 231
- (21) تاريخ الأمم ، للطبري 472/7

- (22) أبو عبد الله محمد بن سعد - تحقيق احسان عباس دار صادر، بيروت 343/5
- (23) البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر ابن كثير مكتبة المعارف - بيروت، لبنان
213/9
- (24) الطبقات، ابن سعد 342/5 وما بعدها.
- (25) المحاسن والمساوي، إبراهيم بن محمد البيهقي، تحقيق عدنان علي ط 1
الكتب العلمية - بيروت 359/1
- (26) المحاسن والمساوي، إبراهيم بن محمد البيهقي 358/1
- (27) الطبقات - أبي سعد، 342/5
- (28) تاريخ الطبري، 97/8
- (29) أخبار القضاة، أبو بكر محمد بن خلف بن حبان بن صدقة البغدادي عالم
الكتب، بيروت 241/3
- (30) مروج الذهب، المسعودي 29/5
- (31) الكامل في التاريخ، عز الدين بن الحسن علي بن ابي الكرم ابن الأثير، تحقيق
عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية 260/5.
- (32) الطبقات - أبي سعد 294/7 - مقدمة بن خلدون 286/3
- (33) مروج الذهب - للمسعودي 557/2
- (34) إيراد علي القيسي، القضاء الإداري
- (35) د. أحمد بن عبد الملك، الرقابة القضائية، مرجع سابق ص 116
- (36) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق ص 71، أبو يعلي محمد بن الحسين
بن محمد بن خلف ابن الفراء (458هـ)، الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد
حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت ط 2 - 2000م، ص 76
- (37) د. أحمد عبد الملك، الرقابة القضائية، مرجع سابق ص 117
- (38) د. أحمد عبد الملك الرقابة القضائية، مرجع سابق ص 118 وما بعدها.

- (39) د. مطيع جبير، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 120
- (40) د. عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، لبنان، مكتبة البشائر، الأردن ط1989، م2، ص 25 وما بعدها
- (41) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 69
- (42) د. مطيع جبير، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 128 وما بعدها.
- (43) إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون، (ت 799هـ)، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الحكام، المكتبة الشاملة، ص 27/1
- (44) د. حامد محمد ابو طالب، التنظيم القضائي الإسلامي، القاهرة ط1، 1982م، ص 118
- (45) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 65 وما بعدها.
- (46) د. أحمد عبد الملك، الرقابة القضائية، مرجع سابق، ص 146
- (47) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 71 وما بعدها
- (48) د. سليمان الطماوي القضاء الإداري، قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام، دراسة مقارنة، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، 1986م ص 85 وما بعدها.
- (49) د. مطيع جبير، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 131 وما بعدها.
- (50) ابن يعد، الطبقات، مرجع سابق ج15، ص 225
- (51) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 72
- (52) د. احمد عبد الملك، القضاء الإداري، دار الفكر للطباعة والنشر، صنعاء اليمن، 2011، ص 147
- (53) د. مطيع جبير، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 134
- (54) د. خالد خليل الظاهر، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 115
- (55) د. مطيع جبير، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 134 وما بعدها.
- (56) د. أحمد عبد الملك، الرقابة القضائية، مرجع سابق، ص 155 وما بعدها.
- (57) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 81

- (58) أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي، (ت 414هـ) البصائر والذخائر، تحقيق د.وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط4، 1999م، مج10، ص 109/9
- (59) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 73
- (60) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 73
- (61) الفراء، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 62 - الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 82
- (62) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 82
- (63) الفراء، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 73
- (64) د. أحمد عبد الملك، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 150 - د. مطيع جبير، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 137
- (65) د. أحمد عبد الملك، القضاء الإداري، مرجع سابق ص 155
- (66) د. ظافر القاسم ولاية المظالم، بحث منشور في موقع الانتلانت ص 73
- (67) www.darahjourg.sa/site/pictures/mag 2.5
- (68) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 99
- (69) سهام حمدان دبابة، التنظيم في المجال السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص 67
- (70) د. أحمد عبد الملك، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 155 وما بعدها.
- (71) د. مطيع جبر، القضاء، مرجع سابق، ص 139
- (72) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق ص 83
- (73) د. ظافر القاسمي، ولاية المظالم، مرجع سابق ص 73
- (74) الماوردي، الحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 83
- (75) د. أحمد عبد الملك القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 160
- (76) الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص 83
- (77) د. ظافر القاسمي، ولاية المظالم، مرجع سابق، ص 73

- (78) د. أحمد عبد الملك، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 160
- (79) د. ظافر القاسمي، ولاية المظالم، مرجع سابق، ص 74، - د. أحمد عبد الملك، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 161 - د. مطيع جبر، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 143
- (80) د. مطيع جبر، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 142 وما بعدها، - د. أحمد عبد الملك، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 162
- (81) د. احمد عبد الملك، القضاء الإداري، مرجع سابق، ص 162